

الملفوظ به فكان لفظاً حكاماً وخرج عن الحد بخصوص الغراب
ووقع حجر على حجر وشمل كلام الله تعالى لكن منعوا اطلاق
اللفظ عليه رعاية للدب ولعدم الاذن من الشارع فلا
الكافي وهذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان المراد من
كلام الله الكلام اللغوي **حد الصوت** عرض يقوم يقوم
يحل **تخرج من داخل الرية الى خارجها مع النفس مستطيلاً**
من متصلاً بمقطع مقاطع حروف الخلق واللسان و
الشفيتين والمراد بالمقطع المخرج اي محل خروج الحرف
واطلاقة عليه اطلاق الحالك على المحل اذا المقطع حرف مع
حركة او حرفان تاتيها ساكن على ما صرح به ابن سينا
في الموسيقى والفارابي في كتاب الفاظ الحروف **حد الفيد**
المأخوذ في حد الكلام ما اي قول **دل على معنى حسن كونه**
التكلم عليه اي على ذلك القول وقيل السامع وقيل كل
منهما والاصح الاول لان اختلاف التكلم فحكاك المنكلم صفة
التكلم يكون السكوت صفة ايضاً والمراد من حسن كونه

ع

على القول المفيد ان لا يكون ذلك القول محتاجاً في افادة السامع
الى شيء كما يحتاج المحكوم اليه الى المحكوم به او عكسه وهو المراد
بقولهم **يجب لا يصير السامع** ككلام المنكلم **متصلاً** اي محتاجاً
لحصول الفايده **شيئاً اخر** تحصل به الفائدة فلا يفرض احتياجاً
الى المتعلقات من اعيل ونحوها المفاجيل ونحوها **شئاً** اي المحتاجاً
مستلماً للتركيب اذا الفائدة حيثما وقعت قيلاً للفظ او
القول والمراد بها الفائدة التامة اي التركيبه لا الناقصة
اذا هي غير مقتد بها في نضرم فذكر المركب مع المفيد في
الحد عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاماً ولهذا
استظهر رأي من جنح الى الالفية كاستقيم مثال
لا تتم للحد وهذا الحديثي على عدم اشتراط افادة
المخاطب شيئاً بجهله وعليه في نحو التمام فرفقنا وتكلم
رجل كلاماً مأكلام مفيد لصدق الحد عليه وجرى عليه
جمع وصححه ابو حبان قاله والا اذا كان الشئ الواجب
كلاماً او غير كلام اذا خوطب به من تجهله واستفناء